سلم تصحيح مقرر البيئة القانونية للأعمال:

الجاري بتاريخ 2024/5/10

إجابة السؤال الأول: تتعدد المعوقات الإدارية للاستثمار وتتنوع على أنه أهمها: الروتين والبيروقراطية وحداثة التجهيزات - الفساد الإداري وتفشي ظاهرة الرشاوى و لصعوبة التعامل مع الأجهزة الرسمية - تسلط السلطة الحكومية ومركزيتها - عدم كفاءة العنصر البشري والأيدي العاملة المدربة - وجود أكثر من جهة ترعى مصالح الاستثمار، وعدم وجود التنسيق بين الدوائر الرسمية المعنية بالاستثمار - عدم وجود سوء منظمة للأوراق التجارية.

إجابة السؤال الثاني:

تعد المعاملة الضريبية المميزة من أهم أشكال الحوافز الضريبية التي يتم تصميمها في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار والاستثمار.

وتعني معاملة بعض المكلفين معاملة ضريبية تختلف عن تلك المطبقة على آخرين لاعتبارات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية. وتأخذ المعاملة المميزة عدة أشكال، وأهمها:

- اتباع معدل منخفض للضريبة على النشاط المراد تميزه
- تثبيت معدل الضريبة طوال حياة المشروع في نشاطات حددها المشرع.
- تأجيل الضريبة أو تأجيل استحقاقها أو دفعها.
- المكافأة الضريبية.

إجابة السؤال الثالث:

يعد الاهتلاك المعجل من الحوافز الضريبية المهمة للاستثمار. لأنه يهدف إلى تقصير حياة الأصل فتزيد السيولة المالية للشركة، وبالتالي الدخل الخاضع للضريبة ومن ثم الضريبة المفروضة على المنشأة. والغاية الرئيسة من تطبيق الاهتلاك المعجل هو تجاوز السلبيات التي ترافق تطبيق الطريقة التقليدية في حساب معدلات الاهتلاك التي لا تأخذ بالحسبان ارتفاع الأسعار عند حساب قيمة النقص في الأصول الثابتة.

وتتعدد طرق الاهتلاك المعجل كما يلي:

١- طريقة الاهتلاك الحر: وفيه يحدد معدل الاهتلاك وفقاً لرغبة المكلف.

٢- طريقة القسط المبدئي: وتخصم بموجبها نسبة مئوية معينة من تكلفة الأصل بوصفها قسطاً أولياً يضاف إلى القسط الأول من أقساط الاهتلاك التقليدية، ويتم كل من القسطين وصولاً إلى رصيد قيمة الأصل في نهاية السنة الأولى.

٣- طريقة القسط المتناقص: ويتم فيها زيادة معدلات الاهتلاك العادية المستخدمة بحيث يتم ضعف المعدل المسموح به في السنة الأولى المحسوب وفقاً طريقة القسط الثابت أو المتناقص.

٤- الاهتلاك خلال عدد قليل من السنوات، بحيث يتم خلال هذا العدد من السنوات بغض النظر عن طول الحياة الانتاجية للأصل.

إجابة السؤال الرابع:

يتولى المركز القيام الآتية:

أ- تلقي ودراسة طلبات المستثمرين للحصول على إجازة الاستثمار.

ب- استصدار جميع التراخيص والموافقات اللازمة للبدء بالمشروع بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية.

ج- منح إجازة الاستثمار باعتبارها إذناً للبدء بتنفيذ المشروع.

د- تقديم الدعم الفني والمشورة والمعلومات اللازمة طيلة حياة المشروع.

هـ- تسجيل الشركات واستصدار السجلات لدى الجهات المعنية.

أتمنى الإجابات مع الأمنيات
بالتوفيق والنجاح

د. خالد المحمد